أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية

(دراسة ميدانية على البنوك التجارية)

الدكتور يونس عليان الشوبكي
قسم المحاسبة والتمويل
كلية الأعمال
جامعة الشرق الأوسط

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة التدقيق الداخلي بما يحد من خطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم لمالية وتعرّف مدى كفاءة المدقق الداخلي وفاعليته في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتعرّف كفاءة عمل الموظفين في الأقسام جميعها وخصوصاً ما يخص التدقيق الداخلي ومعدي القوائم والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، كذلك تعرّف نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية المستخدمة وإجراءات الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية ومدى تحقيق المصداقية والبعد عن الأحكام الشخصية المغلوط بها، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن هناك التزاماً جيداً ومقبولاً بمعايير التدقيق الداخلي، وخصوصاً المعايير التي تتعلق بالصفات كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة، كذلك هناك ارتباط طردي بين جودة التدقيق الداخلي وحجم رأس مال البنوك التجارية، كذلك هناك نقص في عدد المدققين الداخليين. وأهم التوصيات كانت أنَّ على البنوك التجارية الأردنية تعيين عدد كافٍ من المدققين الداخليين المؤهلين، وإعادة تأهيل المدققين باستمرار، ويجب على البنك المركزي الأردنيِ والجهات المنظمة لعمل البنوك التجارية الأردنية أن تصدر مزيداً من التعليمات تجبر البنوك على الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، بما يضمن الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية .

المقدمة:

إن تدقيق الحسابات، بشقية النظري والعملي (بوصفه علماً وفناً) وكغيره من العلوم الاجتماعية، يمثل نوعاً من البناء الاجتماعي الذي يتأثر بالبيئة ومستجداتها، ومن ثمَّ فهو يتطلب استمرارية التعديل والتطوير والتنقيح بما يحقق الأهداف المرجوة منه لخدمة أصحاب المصالح على أفضل وجه، وإن النجاح يمثل هدفاً استراتيجياً للبنوك التجارية، ومن متطلبات النجاح توافر جهاز للرقابة الداخلية على أعمال البنك. ونتيجة لاتساع حجم البنوك وتنوع نشاطاتها وتنافسها تنشأ الحاجة إلى ضرورة التأكد من عدم وجود الأخطاء والغش الناتجة عن الأحكام الشخصية للمحاسبيين التي يمكن أن تؤثر سلباً في النجاح الذي يهدف إليه البنك التجاري، بناءً على ذلك لابدَّ أن يكون التدقيق الداخلي ذا تأثير فاعل للحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنوك، إذْ إنَّ مخاطر الأعمال التي تشمل مخاطر الأحكام الشخصية والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية تقلل من قدرة البنوك على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها (Soltani,2007).

أسهمت مهنة التدقيق إسهاماً كبيراً في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات، وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب والغش، وتقليل احتمالية حدوث الأخطاء في المعالجات المالية والمحاسبية المتعلقة بالبنوك التجارية؛ بما يخدم أصحاب المصالح وفي النهاية يخدم الاقتصاد القومي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي لأنَّه من أحد أهم الوظائف الداخلية في الشركات المساهمة وخصوصاً البنوك التجارية الأردنية، ويؤدي إلى زيادة فعالة نظام الرقابة الداخلية في ظل مخاطر الأحكام الشخصية، ومن ثمَّ تأتي هذه الدراسة انسجاماً مع الحاجات والمتطلبات الحديثة للرقابة الداخلية في الشركات، وخصوصاً البنوك التجارية لتحقيق الربحية والقدرة على الاستمرارية؛ مما يحقق مصلحة مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية.

أهداف الدراسة:

1 - تعرّف الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة التدقيق الداخلي بما يحد من خطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم لمالية .

2 - تعرّف مدى كفاءة المدقق الداخلي وفاعليته في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

3 – تعرّف العلاقة بين تقرير مدقق الداخلي وتأثيره في كفاءة عمل الموظفين في الأقسام المالية والمحاسبية جميعها.

4 - تعرّف نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية المستخدمة وإجراءات الرقابة على العمليات التي يقوم بها البنك التجاري، ومدى تحقيق المصداقية والبعد عن الأحكام الشخصية المغلوط فيها.

مشكلة الدراسة:

إن البنوك التجارية الأردنية عبارة عن شركات مساهمة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ومن ثمَّ فإنَّ الرقابة والتدقيق الداخلي على هذه البنوك ذو أهمية بالغة، وخصوصاً فيما يتعلق بمخاطر الأحكام الشخصية والغش وسوء الاستخدام، لذلك فإنَّ التدقيق الداخلي لم يعد مقتصراً على التحقق من سلامة المعالجات المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها بل أكثر من ذلك، لذلك يجب أن يكون تدقيقاً على الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بالشكل الذي يخدم البنك ويحد من الأحكام الشخصية المغلوط بها، ولأنَّه لا توجد معايير تدقيق داخلي معتمدة في البنوك الأردنية جميعها ومعتمدة من الجهات الحكومية المنظمة لعمل البنوك وملزم البنوك على تطبيقها، وكذلك المعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي غير ملزمة ولا يوجد نص صريح بإلزام المدققين على الالتزام بهذه المعايير، إلا أن كل بنك لديه معايير خاصة به تتعلق بالدقيق الداخلي.

لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1- هل تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وآخر مستجدات علم التدقيق الداخلي بما يحد من مخاطر الأحكام الشخصية؟

2-هل توجد أهمية لتقارير التدقيق الداخلي للحد من مخاطر الأحكام الشخصية؟

3-هل توجد أهمية لكفاءة التدقيق الداخلي وفعاليته والعوامل السلوكية والبيئة المحيطة بما يحد من مخاطر الأحكام الشخصية؟

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية العدمية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل المدقق الداخلي وقانون التدقيق الداخلي في البنوك التجارية بما يحد من مخاطر الأحكام الشخصية.

2. الفرضية العدمية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي وتحقيق المصداقية والحد من مخاطر الأحكام الشخصية للمحاسبين في البنوك التجارية .

3. الفرضية العدمية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التدقيق الداخلي وفعاليته والعوامل السلوكية والبيئة المحيطة بعمل المدققين .

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري على جمع المعلومات من خلال المسح المكتبي والدراسات السابقة ذات العلاقة، أمَّا في الجانب العملي فقد أُعدَّتْ استبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة من المدققين الداخليين، وحُلِّلَتِ النتائج الإحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة وتوصياتها.

نموذج البحث:

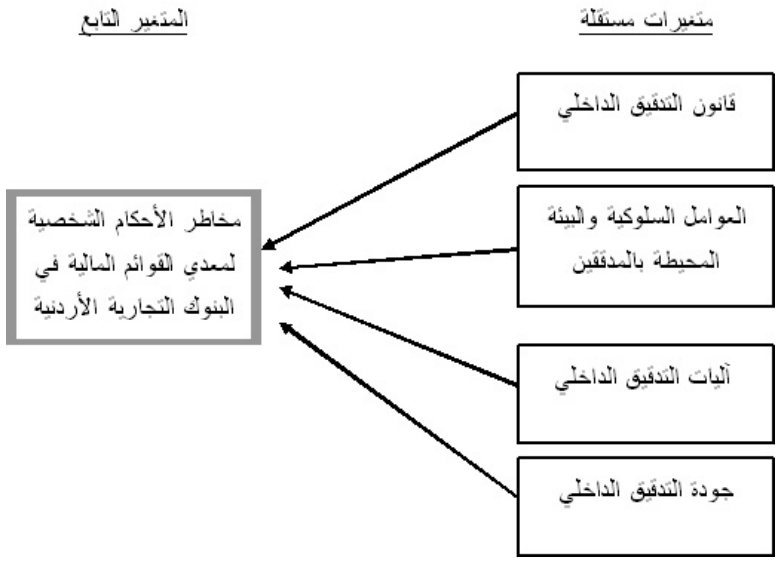

محددات البحث:

واجهت الدراسة عدداً من المحددات من أهمها عدم استجابة بعضهم لتعبئة الاستبانة، وعدم التعاون بسبب سرية هذا الموضوع بحسب اعتقادهم، كذلك عدم شمول الدراسة للمدققين الداخليين جميعهم في البنوك التجارية الأردنية كلّها.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Frank Heflin and Yuan Zhang 2003 "الإفصاح العادل المتعارف عليه وبيئة المعلومات المالية: دليل مبكر"

استعرضت هذه الدراسة التعليمات الصادرة في 2000/10/23 من قبل هيئة تنظيم الأوراق المالية المتعلقة بالإفصاح العادل، إذْ قامت هذه الدراسة بإجراء اختبار للإفصاح العادل المتعارف عليه من بعض الإفصاحات المختارة حول تدفق المعلومات المالية عن إعلان الأرباح على السوق المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن الإعلان الأولي عن الأرباح أدى إلى تحسين كفاءة المعلومات وأثر في سعر السهم الأولي في السوق مع وجود انحراف بسيط بين الإعلان الأولي والإعلان النهائي على سعر السهم في السوق المالي، كذلك توصل الباحث إلى أنه لا يوجد دليل موثوق به أن الإفصاح العادل أثر في تذبذب أو أخطاء في تحليل الأرباح المتوقعة. لذلك لم تجد هذه الدراسة دليلاً على أن تعليمات الإفصاح العادل أفسدت المعلومات المالية المتوافرة للمستثمرين قبل إعلان توزيع الأرباح.

2 - دراسة (شحروري، 1998) بعنوان مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي.

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى تلك البنوك ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: عدم وجود علاقة موجبة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وحجم البنك ممثلاً برأس ماله، كما لا توجد علاقة موجبة بين مدة التطبيق لتلك المعايير وحجم البنك ممثلا بعدد العاملين فيه، وإن درجة ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها من وجهة نظر المدقق الداخلي للتطبيق في قطاع البنوك

التجارية الأردنية بلغت 87.6%، وهذا يدلُّ على وجود فجوة بين ما هو مطبق فعلاً في البنوك التجارية الأردنية، وما يجب أن يُطَبَّق بحسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

3 -دراسة (إبراهيم وآخرون، 2006) بعنوان أهمية التدقيق الداخلي في المصارف تعرّف أهمية التدقيق في المصارف الأردنية .

ركزت هذه الدراسة على أهمية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وتوصل الباحث (ابراهيم) إلى عدة نتائج وتوصيات، كان من أهمها: يقوم معظم المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية المشمولين في الدراسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في مجال التدقيق الداخلي، وكانت هناك نتائج تبيّن أنه يوجد تأثير ذو أهمية بالغة لتقرير المدقق الداخلي على أداءالبنوك التجارية

4 - دراسة وليام ديلتون (2008): "شروط تحقيق التحفظ أو عدم تحيقيقة وتأثير ذلك في الغش في إعداد التقارير المالية"

أكد الباحث أهمية نوعية التقارير المالية بسبب انتشار ظاهرة التقارير المزورة وغير الحقيقية التي لا تمثل الحقيقة. وتأثير ذلك في رأس مال المستثمرين في البورصة، وقد أكد الباحث أنَّ إعداد التقارير المالية يجب أن يكون بطريقه أخلاقية، وأهمية التحفظ في إعدادها لما لذلك من تأثير جيد في مستخدمي التقارير المالية بالثقة والاعتمادية.

5-دراسة تيسير ازمقنا (1994) بعنوان العوامل المؤثرة في قبول مفهوم التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت هذه الدراسة من خلال المدخل السلوكي إلى القيام بعمليات التدقيق الداخلي كمنهج مقترح للتغلب على معوقات هذه المهنة، إذْ جرى تطوير استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي اشتملت على مجموعة من موظفي الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أهمها: وجود نشاط تدقيق داخلي في الشركات المساهمة الأردنية إذْ بلغ متوسط الأهمية (83%)، وبلغت نسبة الشركات التي يوجد بها نشاط تدقيق داخلي (36 %)، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا يوجد بها نشاط تدقيق داخلي (64%)، كما بلغت نسبة وجود نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية (100 %) .

6- دراسة Carcello & Neal) (2000) بعنوان تشكيل واستقلالية لجنة التدقيق وعلاقتها بتقرير المدقق الخارجي حول رأيه باستمرارية الشركة في الشركات المتعثرة مالياً. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أنَّه كلما زادت نسبة الأعضاء من الشركات الحليفة (Affiliated Directors) في لجنة التدقيق، قلَّ احتمال استلام تقرير من مدقق الحسابات الخارجي يتعلق بعدم الاستمرارية، وكذلك كلما كانت لجنة التدقيق المشكلة مكونة من أعضاء مستقلين كانت فاعلة كآلية من آليات الحاكمية المؤسسية في إجراءات التقارير المالية.

7- دراسة (Oracle،)(2003)، لتبين أهمية دور القانون الأمريكي الجديد (Sarbanes-Oxley) في زيادة دقة الإبلاغ المالي في الشركات الأمريكية بشكل عام وفي شركة أوراكل بشك خاص، اهتمت هذه الدراسة بالقانون الأمريكي المتعلق في زيادة دقة الإبلاغ المالي وكيف عمل هذا القانون على تحسين الإفصاحات الواردة ضمن التقرير المالي المتعلقة بالرقابة الداخلية والنشاطات التشغيلية للشركة.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة كانت تركز على التدقيق والتدقيق الداخلي، أمَّا هذه الدراسة فقد ركزت على أهمية التدقيق الداخلي للحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية لما لهذه المخاطر من أهمية في التأثير في مصداقية المعلومات المالية وعدالتها والمحاسبة المنشورة، ومن ثمَّ التأثير في قرارات مستخدمي هذه المعلومات .

مفهوم التدقيق ومعايير التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي هي وظيفة تنشأ داخل البنوك التجارية؛ وذلك لفحص النشاطات المالية والمحاسبية والإدارية التي تقوم بها، وكذلك القيام بعمليات التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات في أعمال البنوك ووظائفها جميعها، إذْ إنَّ التدقيق الداخلي تقوم به وحدة أو دائرة متخصصة داخل البنك تكون مستقلة، ومهمة هذه الدائرة هي فحص العمليات المالية والإدارية كلّها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقاً للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا (الذنيبات 2010). كذلك عرف مجمع المدققين الداخليين التدقيق الداخلي (عبارة عن خدمة توكيد واستشارة مستقلة وموضوعية مصممة لإضافة قيمة وتحسين أعمال البنك ويساعدها على تحقيق أهدافها عبر أسلوب منظم لتقييم وتحسين كل من إدارة المخاطر والرقابة (www.theiia.org)

أمَّا معايير التدقيق الداخلي فقد قسمها معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) إلى مجموعتين رئيستين، تركز المجموعة الأولى على الصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي والصفات الواجب توافرها في البنوك التي تحتوي على أقسام تدقيق داخلي. وهذه المعايير من معيار رقم **1000** إلى معيار رقم **1322** معايير تتعلق بالمسؤولية والكفاءة والاستقلالية وبذل العناية المهنية الواجبة وتوكيد الجودة، أمَّا المجموعة الثانية من المعايير من **2000** إلى **2600** فتتعلق بإدارة نشاطات التدقيق الداخلي وتخطيط التكليف وإنجازه والإبلاغ عن النتائج وإدارة المخاطر (burke 2008). وقد أكدت كثير من الدراسات أن البنوك التجارية الأردنية تطبق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (شقور **2000**) .

وفي السنوات الخيرة أصبح التدقيق الداخلي يقدم خدمة للشركة كلها وليس للإدارة فقط، إذْ إنَّ ازدياد حالات الإخفاق وإفلاس الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد من أهمية التدقيق الداخلي كأداة للحد من انهيار الشركات، وزاد من اهتمام كثيرين بمعهد المدققين الداخليين في أمريكا (IIA 1999).

وظائف التدقيق الداخلي:

الوظيفة الأولى: الخدمة التوكيدية من فحص موضوعي لأدلة التدقيق لتزويد الجهات المعنية لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة في البنك (Pickett 2010)، كذلك يشير كثير من الباحثين أن عملية التدقيق تجري من خلال عدة خطوات متسلسلة تهدف إلى معرفة مدى التطابق مع المعايير التي تتخذ أساساً للحكم على النشاطات ضمن الوظيفة الأولى (Kagermann2008).

الوظيفة الثانية: الخدمات الاستشارية: وهى عبارة عن تقديم النصح ويُحدَّدُ نطاقها بالاتفاق مع إدارة البنك أو مجلس الإدارة، وهذه الخدمة تساعد على تحسين نظام إدارة المخاطر وعمليات الرقابة دون تدخل التدقيق الداخلي في مسؤوليات الإدارة إذْ إنَّه ليس جهة تنفيذية (Pickett2010) .

ومن خلال هذه الوظائف يجمع كثيرون على أنَّ التدقيق الداخلي يعطي قيمة مضافة لأنَّه يجري من قبل أشخاص موضوعيين ومستقلين وأنَّه يتبع أسلوباً منظماً في جمع الأدلة وتقييمها. وكذلك المساعدة على إيجاد حلول للمشكلات التي يتوصل إليها التدقيق الداخلي، (**2009** هندي والغبان) وأن التدقيق الداخلي لا يملك الصلاحيات بتنفيذ ما توصل إليه من نتائج . كما يؤكد كثير من الباحثين في الأردن أن نشاطات التدقيق الداخلي يجب أن يجري فيها تقدير درجة تعرض البنك للمخاطر في العمليات التشغيلية أو أنظمة المعلومات، وهذا ماأكده المعيار الدولي للتدقيق الداخلي رقم(A1 2120)،

كما أكد المعيار أن يقوم المدقق الداخلي بتقييم احتمالية حدوث عمليات احتيال في البنك، وكيفية قيام البنك بإدارة خطر الاحتيال وأمن نظم المعلومات من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية، إذْ يمكن للمدقق استخدام برامج خاصة تساعده على عملية إجراء الاختبارات، وفي عملية تكوين رأيه الذي يستخدم فيه درجة من الحكم المهني مما يساعد على دعم عملية اتخاذ القرارات التي يقوم بها، وهذه البرامج يطلق عليها أنظمة الخبراء (Soltani2007)، إذْ إنّ أي وظيفة في البنك تحكمها سياسات وإجراءات تُتَّبَعُ بشكل روتيني وتُراقَبُ تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة (DATE 2000)، لذلك فإنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية أنظمة الرقابة الداخلية يعدُّ إضافة نوعية مهمة فضلاً عن مراجعة الأنظمة المحوسبة بما يودي إلى تحسين صورة المدققين الداخليين ورفع مستوى كفاءة المدقق الداخلي وفاعليته (Date 2000).

وهناك كثير من الدراسات أكدت أنَّ وظيفة الخدمة الاستشارية التي يقوم بها المدقق الداخلي أصبحت من وظائفه الرئيسة فضلاً عن الخدمة التوكيدية وخصوصاً في كل من المملكة المتحدة وايطاليا وايرلندا، وكان التطبيق الأكثر في ايرلندا (Selim ,Woodwars and Allegrini, 2009). كذلك هناك دراسات عربية في جمهورية مصر أكّدت أنَّ مازال التدقيق المالي وتدقيق الالتزام بالتعليمات والأنظمة ما زال هو المسيطر على عمل المدققين الداخليين، أمَّا الوظيفة الاستشارية للمدقق الداخلي فلم تُطَبَّقْ ولم يطرأ عليها أي تطور (عبيد **2011**) .

الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي:

إن من أهداف التدقيق الداخلي تزويد الإدارة بالبيانات والمعلومات التي تحتاج إليها لاتخاذ القرارات اللازمة. أمَّا عن أهداف التدقيق الخارجي فهي إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية وصدقها. (شناق ، **2005**). وإنَّ المدقق الداخلي تعينه الإدارة في البنك وتحدد سلطاته ومسؤولياته فهو تابع لإدارة البنك، فهو إذاً لا يتمتع بأي درجة من درجات الاستقلالية. أمَّا المدقق الخارجي فهو شخص مهني محايد مستقل عن إدارة البنك .

والمستفيد من عملية التدقيق الداخلي هي الإدارة لأن المدقق الداخلي موظف لأجل فحص العمليات وإظهارها للإدارة، أمَّا المستفيدون من التدقيق الخارجي فهم المساهمون والعملاء والدائنون والبنوك والجهات الحكومية وغيرهم. ولا بدَّ من التمييز هنا بين كل من الرقابة الداخلية والضبط الداخلي،

والتدقيق الداخلي، فالرقابة الداخلية تشمل كلاً من الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي، وهي تنشأ وتنفذ من قبل الإدارة (شناق ، 2005).

أمَّا الضبط الداخلي فهو يشمل جميع أنواع الضبط والإجراءات المتعلقة بالعمليات اليومية للبنك وذلك من خلال عملية ضبط يقوم بها كل شخص بشكل مستقل أو متمم للعمل الذي يقوم به شخص آخر. والتدقيق الداخلي، وهو ما يعنينا فهو إحدى الأدوات والوسائل التي تتحقق أنظمة الرقابة الداخلية من خلالها، ويعدُّ من أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية، ويهدف إلى تقييم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات الوحدة وضبط عملياتها وتوجيهها وإلى تحقق الإدارة من كفاءة الأداء (شناق، 2005) .

أمَّا أوجه الشبه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيكمن في الجوانب المالية والمحاسبية فكلا النوعين يعملان في التحقق من وجود نظام رقابة داخلي فعال، ووجود نظام محاسبي مناسب لتوفير البيانات الضرورية لإعداد قوائم مالية سليمة .

مبادئ التدقيق الداخلي:

1 -الاستمرارية: ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة. ويقع على الإدارة العليا مسؤولية الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة مع مراعاة حجم البنك وطبيعة نشاطاته .

2 -الاستقلالية: هي أن تكون وظيفة المدقق الداخلي مستقلة عن تنفيذ النشاطات التي تُدَقَّقُ وعن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية؛ ممَّا يعزز من موضوعية هذه الوظيفة ونزاهتها. والاستقلالية تتطلب أيضاً عدم وجود تعارض في المصالح بين موظفي التدقيق وإدارة البنك. وإنَّ وجود علاقات شخصية بين المدققين الداخليين وأعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية يوثر سلباً في استقلالية المدقق الداخلي (القرعان2007). إذْ بيّنت دراسة في الأردن أنَّ من أسباب إضعاف قدرة المدققين الداخليين في تقييم إدارة المخاطر وضعف قدرتهم على أداء مهامهم، هو عدم وجود الاستقلالية الكافية وعدم وجود الكفاءة العلمية والعملية والخبرة الكافية في مجال تقييم عمليات إدارة المخاطر (المساعيد 2006) .

3- وثيقة التدقيق: وهذا يتطلب أن يكون لدى كل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك بحيث تحتوي على أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله ، وموقع إدارة التدقيق في البنك ومسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويجب تُعتَمَدَ اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة .

4-النزاهة: تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين، ومن ثمَّ تعزيز الثقة في الأحكام الصادرة عنهم، وتكمن النزاهة بالالتزام بالقوانيين والإفصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية والمسؤولية وعدم الإساءة للمهنة واحترام الأهداف الأخلاقية والشرعية للبنك. وتعدُّ النزاهة من أهم قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي . (www.theiia.org) .

5 -الكفاءة المهنية: تعدُّ عنصراً جوهرياً في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي .(International Professional Practices Framework IPPF).

أنواع التدقيق الداخلي:

1 - التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للبنك وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها.

2 - تدقيق الالتزام: وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة الأنظمة التي وُضِعَت وملاءمتها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.

3 - التدقيق التشغيلي: هو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل البنك للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها وملاءمتها من خلال تحليل الهياكل التنظيمية، وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف البنك.

4 -التدقيق الإداري: ويتعلق بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف البنك. (شحروري، 1998).

الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي:

يواجه المدقق الداخلي بعض الصعوبات في أثناء تأديته لعمله، ويمكن إجمال هذه الصعوبات على النحو الآتي:

1. عدم فهم بعض الموظفين دور المدقق الداخلي في تطوير أساليب العمل وتحسينه وأن دوره لا يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات، بل يمتد إلى إيجاد الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات بما يعود بالفائدة على البنك وعلى العاملين فيه ومحاولة بعض الموظفين تبرير

الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة مغلوط فيها مما يؤدي إلى تضليل المدقق الداخلي في تفسير الانحرافات .

2. **ضغط العمل في الفروع يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق؛ مما يؤدي -في بعض الأحيان- إلى اكتشاف بعض الأخطاء بصورة متأخرة؛ مما يصعب معالجتها. وعدم إطلاع بعض الموظفين على التعليمات الداخلية (سياسات وإجراءات) بالقسم الذي يعمل به؛ مما يؤدي إلى وجود بعض الأخطاء التي تؤثر في أداء العمل، وهذا يعود أحياناً إلى انخفاض نسبة المدققيين الداخليين إلى إجمالي الموظفين في البنك؛ مما يؤثر تأثيراً سلبياً في فعالية التدقيق الداخلي** (Arena and Assone 2009).
3. **استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة على الرغم من التأكيد بالرد على تلافي الأخطاء مستقبلاً. وإجابة بعض الموظفين عن ملاحظات التدقيق الداخلي الواردة في التقارير بصورة مبهمة، وأحياناً لا تمت إلى الملاحظة بصلة .**
4. **يشكل حصر بعض أعضاء مجلس الإدارة لعمل المدقق الداخلي بالأعمال المالية والمحاسبية فقط عائقاً في أداء المدقق لأعمال التدقيق الإداري (شحروري ، 1998).**

ويوجد كثير من الدراسات أكدت وجود عدة عوامل تؤثر في فعالية التدقيق الداخلي من أهمها الصفات الشخصية للمدقق وطرائق العمل ونسبة المدققين الداخليين إلى إجمالي عدد الموظفين في البنك (Arena and Assone 2009) .

الجانب العملي للدراسة:

جرى ذلك من خلال استخدم استبانة لجمع المعلومات، وأُجريَتْ بعض المقابلات الشخصية التي ساعدت على الوصول إلى بعض النتائج. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) واختبار(OneSample T-test) **تحت مستوى الدلالة (0.05) وتنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية** (H0) **إذا كانت قيمة (**Tالمحسوبة**) أقل من قيمة (**Tالجدولية **)،ورفض الفرضية العدمية** (H0) **إذا كانت قيمة (**Tالمحسوبة**) أكبر من قيمة (**Tالجدولية **).**

إذْ إنَّ مجتمع الدراسة عبارة عن عينة عشوائية من البنوك التجارية الأردنية العاملة والمدرج أسهمها في بورصة عمان. ووُزِّعَتْ استبانة وأُعِيدَتْ 131، أي مانسبته 87.333% استبانة واستُبعِدَتْ 9 استبيانات بسبب الإجابة عن السؤال نفسه غير مرة أو عدم استكمال الإجابة عن الأسئلة جميعها، أي ما نسبته 6%.

خصائص عينة الدراسة: في هذه الفقرة ستُعرَضُ وتُحلَّلُ النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث:

1- المؤهل العلمي:

توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	111	% 85
دراسات عليا	13	% 10
دبلوم	7	%5
ثانوية عامة	0	% 0
المجموع	131	% 100

2- المسمى الوظيفي:

جدول توزيع عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير تدقيق داخلي	5	%4
مدير جهاز رقابة	8	%6
مدقق داخلي	98	%75
محاسبين	20	% 15
المجموع	131	% 100

3- سنوات الخبرة:

توزيع عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 6 سنوات	45	% 34
من 7 إلى 10 سنوات	72	% 55
أكثر من 10 سنوات	14	% 11
المجموع	131	% 100

اعتُمِدَ مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات .

جدول مقياس لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الموافقة
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

يلاحظ من خلال تحليل الاستبانة أن من خصائص عينة الدراسية أن الأغلبية يحملون درجة الجامعية الأولى، أي ما نسبته 85% ودراسات عليا 10%، والباقي دبلوم وثانوية عامة؛ وهذا يدلُّ على إلمام العينة بأهمية الدراسة، وأنَّ 75% من العينة هم مدققون داخليون والباقي راوح المسمى الوظيفي لهم بين مدير تدقيق داخلي ومحاسبين ومدير جهاز رقابة، وكذلك 55% من العينة تراوح سنوات الخبرة بين 7-10 سنوات، والباقي كان أقل من ذلك أو أكثر، وهذا توزيع جيد برأي الباحث لاختبار الفرضيات .

اختبار الثبات:

استُخدِمَ اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس، وقد بلغت قيمة ألفا=91.36% وهي نسبة ممتازة لأنَّها أعلى من النسبة المقبولة60%.

اختبار الفرضيات:

الفرضية العدمية الأولى HO_1 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل المدقق الداخلي وقانون التدقيق الداخلي في البنوك التجارية بما يحد من مخاطر الأحكام الشخصية .

جدول يوضح نتائج الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الأولى

	السؤال	انحراف معياري	وسط حسابي
.1	هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم.	0.18898	4.5543
.2	يتميّز تقرير المدقق الداخلي في البنك بالاستقلالية والموضوعية	0.69323	4.3214
.3	المدقق الداخلي لا يتساهل في أي تلاعب يجده في الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنك .	0.89951	4.2511
.4	من مهام المدقق الداخلي مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها .	0.91649	4.1071
.5	عمل المدقق الداخلي ينحصر في التأكيد أن القوائم المالية تتضمن أحكاماً شخصيةً صحيحةً وموثوقاً بها .	0.84752	4.3074
.6	يستخدم المدققون الداخليون في البنك أنظمة محوسبة في عمليات التدقيق الداخلي	0.7617	4.2311
.7	لدى المدقق الداخلي المعرفة الجيدة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً وآخر تعديلاتها .	1.01835	3.9678

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات الموضحة في الاستبيان، إذْ إنَّ المتوسطات الحسابية للإجابات كانت أكبر من متوسط أداة القياس (3).

جدول نتائج اختبار الفرضية الأولى

Tالمحسوبة	Tالجدولية	T SIG	نتيجة الفرضية العدمية
17.815	2.1617	0.00	رفض الفرضية العدمية

من خلال التحليل الإحصائي للأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية إذْ إنَّ قيمة (T) المحسوبة عند مستوى معنوية(0.5) هي ذات دلالة إحصائية لمستوى (α =.00) لأنَّ قيمة T المحسوبة (17.815) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.1617) ولمَّا كانت قاعدة القرار تقبل الفرضية العدمية إذا كان (T المحسوبة) أقل من القيمة الجدولية وترفض الفرضية العدمية إذا كانت (T المحسوبة) أكبر، كما أن المتوسطات الحسابية للإجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (4.247) وهو أعلى من المتوسط الحسابي (3)، دلَّ هذا على قبول الفرضية الدالة على أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل المدقق الداخلي وقانون التدقيق الداخلي في البنوك التجارية بما ينعكس إيجابياً على أهمية التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية، ورفض الفرضية العدمية الأولى.

الفرضية العدمية الثانيةHO_2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي وتحقيق المصداقية والحد من مخاطر الأحكام الشخصية للمحاسبين في البنوك التجارية .

جدول يوضّح نتائج الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية العدمية الثانية

	السؤال	انحراف معياري	وسط حسابي
.1	المدقق الداخليفي البنك يفصح عن أي ضغوط يتعرض لها في أثناء ممارسة عمله.	0.87514	3.9072
.2	يستطيع المدقق الداخلي الوصول مباشرة إلى أعضاء مجلس الإدارة في البنك التجاري	0.89389	3.9800
.3	جميع المدققين الداخليين يصلون إلى النتائج نفسها عند قيامهم بعملهم	0.65868	4.2857
.4	يوجد في البنك برنامج من أجل إعادة تأهيل المدققين بحسب آخر المستجدات الدولية والمحلية .	0.89858	4.3321
.5	يقوم المدقق الداخلي في البنك ببذل العناية المهنية اللازمة مما يعزز جودة الأداء	0.96441	4.8254
.6	يوجد في البنك التجاري سقف أعلى لتقديرات معدي القوائم المالية وخصوصاً ما يتعلق بالخسائر المستقبلية	0.77240	4.8975
.7	مجلس الإدارة لدية آليات لمراقبة سلوكيات المدققين الداخليين ومعدي القوائم المالية	0.49982	4.5421
.8	نظم التدقيق الداخلي في البنك التجاري تواكب آخر التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي .	0.93541	4.4255
.9	مدير التدقيق الداخلي يأخذ بالحسبان عدد المدققين الداخليين في البنك عند تكليفهم بالتدقيق	0.88237	4.5672
.10	يسعى مجلس الإدارة في البنك التجاري في تشجيع المدققين الداخليين على الحصول على الشهادات العالمية في التدقيق الداخلي.	0.99433	4.4152

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات الموضحة في الاستبيان، إذْ إنَّ المتوسطات الحسابية للإجابات كانت أكبر من متوسط أداة القياس (3) .

جدول نتائج اختبار الفرضية العدمية الثانية

Tالمحسوبة	Tالجدولية	T SIG	نتيجة الفرضية العدمية
13.732	2.1617	0.00	رفض الفرضية العدمية

من خلال التحليل الإحصائي للأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية إذْ إنَّ قيمة (T) المحسوبة عند مستوى معنوية،) (05) هي ذات إحصائية لمستوى (00.= α) لأنَّ قيمة T المحسوبة (13.732) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.1617) ولمَّا كانت قاعدة القرار تقبل الفرضية العدمية إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وترفض الفرضية العدمية إذا كانتT المحسوبة أكبر، كما أن المتوسطات الحسابية للإجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (4.418) وهو أعلى من المتوسط الحسابي (3) دلُّ هذا على قبول الفرضية الدالة على أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات جودة التدقيق الداخلي وتحقيق المصداقية والحد من مخاطر الأحكام الشخصية للمحاسبين في البنوك التجارية، ورفض الفرضية العدمية الثانية.

الفرضية العدمية الثالثةHO_3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التدقيق الداخلي وفعاليته والعوامل السلوكية والبيئة المحيطة بعمل المدققين.

جدول يوضّح نتائج الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية العدمية الثالثة

#	السؤال	انحراف معياري	وسط حسابي
.1	التقرير النهائي للمدقق الداخلي يشمل أعمال الإدارة العليا	0.73514	4.3327
.2	رأي المدقق الداخلي لا يخضع للتأثير من قبل الدائرة التي يقوم بتدقيقها.	0.79388	3.5000
.3	يتحقق المدقق الداخلي من أن الخطط والسياسات المطبقة في البنك تنسجم مع القوانين والأنظمة المتعارف عليها .	0.94281	4.3400
.4	يستطيع المدقق الداخلي الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة	0.89550	4.1203
.5	يسهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك الحالية والمستقبلية .	0.91649	4.3929
.6	يأخذ المدقق الداخلي الوقت الكافي لإنجاز المهام الموكلة إليه .	0.88754	4.3328

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات الموضّحة في الاستبيان إذْ إنَّ المتوسطات الحسابية للإجابات كانت أكبر من متوسط أداة القياس (3).

جدول نتائج اختبار الفرضية العدمية الثالثة

Tالمحسوبة	Tالجدولية	T SIG	نتيجة الفرضية العدمية
13.421	2.1617	0.00	رفض الفرضية العدمية

من خلال التحليل الإحصائي للأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية إذْ إنَّ قيمة (T) المحسوبة عند مستوى معنوية،(05) هي ذات إحصائية لمستوى (00.= α) لأنَّ قيمة T المحسوبة (13.421) وهي أكبر من قيمتها الجد ولية البالغة (2.1617) ولمَّا كانت قاعدة القرار تقبل الفرضية العدمية إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وترفض الفرضية العدمية إذا كانت T المحسوبة أكبر، كما أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (4.169) وهو أعلى من المتوسط الحسابي (3) يدلَّ هذا على قبول الفرضية الدالة على أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التدقيق الداخلي وفعاليته والعوامل السلوكية والبيئة المحيطة بعمل المدققين بما ينعكس إيجابياً على أهمية التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية، ورفض الفرضية العدمية الثالثة.

النتائج والتوصيات:

النتائج :

1. هناك التزاماً جيداً ومقبول بمعايير التدقيق الداخلي وخصوصاً المعايير التي تتعلق بالصفات كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة إذْ كانت نسبة الالتزام جيدة خصوصاً معيار التدقيق الداخلي رقم 1100 (الاستقلالية والموضوعية).
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المدقق الداخلي وقانون التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وحجم رأس مال البنك ومقدار التقييد بمعايير التدقيق الداخلي إذْ كلما زاد رأس المال وحجم البنك زادت نسبة التقيد معايير التدقيق وكان هناك قانون تدقيق داخلي أكثر وضوحاً.
3. يوجد نقص في عدد المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر أفراد العينة بما يؤثر سلباً في أداء التدقيق الداخلي، وفي الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي إذْ نسبة المدققين الداخليين في البنوك الأردنية تقل عن النسب العالمية المتعارف عليها.

4. يوجد ضعف في تطبيق بعض معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وخصوصاً معيار رقم 1210 (من معايير الكفاءة) الناتج عن قلة طلب دائرة التدقيق الداخلي المشورة الفنية من متخصصين مثل نظم المعلومات وتطوراتها ووسائل الاتصال الحديثة.
5. يوجد انخفاض ملحوظ بنسبة عدد المدققين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة مثل (CIA)، إذْ لم تتجاوز هذه النسبة 6% في أحسن الحالات، وهذه الشهادة مهمة لأنَّها تصدر عن المجمع الدولي للمدققين الداخليين، وهي الجهة المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الداخلي.
6. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها وبين العوامل السلوكية والبيئة المحيطة.

التوصيات:

1. يجب على البنوك التجارية الأردنية تعيين عدد كافٍ من المدققين الداخليين المؤهلين وإعادة تأهيل المدققين باستمرار لمواكبة آخر المستجدات في معايير الدقيق الداخلي ورفع من مستوى الكفاءة المهنية بما يضمن الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية.
2. يجب على البنك المركزي الأردني والجهات المنظمة لعمل البنوك التجارية الأردنية أن تصدر مزيداً من التعليمات تجبر البنوك على الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بما يضمن الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.
3. على البنوك أن تقوم بإعداد برامج بإعادة تأهيل للمدقين الداخليين وتشجيعهم على الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة من خلال تقديم الدعم المالي والنفسي للحصول على هذه الشهادات.
4. يجب على البنوك التجارية تشجيع دوائر التدقيق الداخلي على طلب المشورة من الجهات المتخصصة وخصوصاً فيما يتعلق بإحداث التطورات في عالم الاتصالات ونظم المعلومات التي توثر في أداء المحاسبين في البنوك التجارية والاطلاع على نتائج المؤتمرات العلمية المتخصصة وتوصياتها في مجال التدقيق واكتشاف الغش والتزوير وطرقها وأساليب الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية وكل ما يتلق بنشاطات التدقيق.

المراجع

1- ابراهيم، محمد (2006) أهمية التدقيق الداخلي المصرفي. مجلة العلوم، صنعاء، اليمن، العدد 9 ص ص 40 -45.

2- التميمي، هادي، (2009) مدخل إلى التدقيق من الناحية العلمية والعملية، الطبعة 2 دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

3- جمعية البنوك الأردنية :http www.abj.org.jo

4- الحبالي، عصام محمد (2002) الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجيا في نظم المعلومات المحاسبة، المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة. العدد 1 ص ص 260 -270.

5- الحسبان، عطا الله أحمد (2006) مدى استخدام المدققين الداخليين أدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية مجلة اربد للبحوث والدراسات عمان الأردن ص 78، 80.

6- ذنيبات، علي عبد القادر (2010)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.

7- رمضان، أحمد خديجة، (2002) تطوير الرقابة الداخلية لاكتشاف الاخطاء والغش في التجارة الالكترونية لزيادة فعالية المراجعة الخارجية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قناة السويس، مصر .

8- شحروري .(1998) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ِمجلة العلوم المصرفية اليمنية ،العدد 8 ص ص 10 -15

9- شقور، عمر (2000) مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية عمان الأردن.

10- شناق، باسل، (2005) الأردن تقويم مدقق الحسابات لوظيفة المدقق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 610 .

11- فادي نبيل القرعان (2007) العوامل المؤثرة على استقلالية ندقق الحسابات الداخلي في الشركات الساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت عمان الأردن.

12- منور عطا الله المساعيد (2006) دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عمان العربية عمان الأردن.

13- المجمع الدولي للمدققين الداخليين www.theiia.org

14- النجداوي، أكرم، الرفاعي، خليل، (2011)، الاتجاهات الحديثة في علم تدقيق الحسابات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن.

15- هندي، عجيب والغبان (2009) دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، مجلة العلوم الإنسانية، كردستان، العراق، العدد 45 ، ص ص 38 -39

16 – Arena, M, AND Azzone .G. (2009) Identifying organizational drivers on internal Audit effectiveness, International Journal of Auditing, Vol.13Issue 1PP 4-60

17- Frank Heflin and Zhang, 2003, (Regulation FD and the Financial Information: Early Evidence). The Accounting Review. Vol. 78, No. 1, January, pp. 1.37.

18- kagermann H, Kinney, Weber P, (2008) Internal audit handbook management with the sap-audit Roadmap, Germany, Spring 1 – Verlag hidelberg, pp20

19- Mangena M and Pike (2005) (The effect of audit committee shareholding companies with the principles of corporate governance, an analytical comparative stud between the banking and the industrial sectors. Jordan journal of business administration Vol3 no 1 pp: 35-37

20- Pickett, k, h, (2010) the internal audit handbook, 3 Th ed. Chichester .John wily ands sons. USA

21- Selim. G .Woodward ،S. and Allegrini.M(2009) Internal auditing consulting practice ; a comparison between UK /Ireland and Italy, International Journal of Auditing Vol. 13, Issue .1 .PP 10-26

22 – Van, Horne, J, C, Burk (2008) Fundamental of Financial Management 13 Th Landon, Prentice Hall, PP 30-35

23- William deton lagore "Conditional .and unconditional conservatism following Financial Reporting Failure Ph.D Florida state university. USA 2008 .P.P 1-10.

24- Soltani,b (2007) Auditing :An International Approach. Prentice Hall Harlow, England .

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/11/2.